تقييم دور الأمم المتحـــدة في تسوية الأزمـــة الليبية 2012-2023م

دراسة وصفية تحليلية

د. اسماعيـل أحمد الأشهب ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة الزيتونة.

الملخّـــــــــص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية وتحليلها بِدءًا من أحداث عام 2011 م ، وصولًا إلى الفترة الحالية، ثم استعراض الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة طيلة مراحل هذه الأحداث ، وبالرغم من التقدّم المحقّق في بعض المراحل إلا أن الأزمـــة الليبية لا تزال تواجه تحديات كبرى مثل الانقسامات السياسية الداخليـــة والتدخلات الخارجية ، وتعتبر مبادرة المبعـــوث الأممـــي "عبدالله باتيلي" التي أعلنت في مارس 2023م خطوة مهمة في مسار التسوية ، حيث تضمنت عدة عناصر إيجابية، منها : التركيز على الانتخابات وتوسيع الحوار بين الأطراف الليبية، ومع ذلك تواجه هذه المبادرة تحديات مثل: الخلافات السياسية والتدخل الأجنبي.

وخلصت الدراسة إلى وجوب أن تستمر جهود الأمم المتحدة في تعزيز التفاهم والحوار بين الأطراف الليبية ، وتعزيز الاستقرار في البلاد ، كما يجب أن يستمر الدعم الدولي لتحقيق السلام في ليبيا وتوفير المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار للشعب الليبي المتضـــرر من الأزمة، وذلك بتعزيز الحوار الوطني بين جميع الأطراف الليبية المعنية وتحقيق حل سياسي شامل يلبي احتياجات الشعب الليبي ، ويعزز التعاون بين الدول المتحاورة لدعم استقرار ليبيا ومكافحة التدخلات الخارجية.

الكلمات المفتاحية : الأمم المتحدة ـ الأزمة الليبية – التسوية ـ الجهود الدولية – الانتخابات ـ الحوار الوطني ـ التدخلات الخارجية.

Abstract

period. It reviews the efforts made by the United Nations throughout these events. Despite the progress achieved at certain stages, the Libyan crisis still faces major challenges such as internal political divisions and external interventions. The initiative by the UN envoy "Abdullah Batili," announced in March 2023, is considered an important step in the path of resolution, as it included several positive

elements, such as focusing on elections and expanding dialogue among Libyan parties. However, this initiative faces challenges such as political disagreements and foreign intervention.

The study concluded that UN efforts must continue to enhance understanding and dialogue among Libyan parties and to promote stability in the country. International support should also persist to achieve peace in Libya, provide humanitarian aid, and support reconstruction for the Libyan people affected by the crisis. This can be achieved by enhancing national dialogue among all concerned Libyan parties and reaching a comprehensive political solution that meets the needs of the Libyan people, strengthens cooperation among the negotiating states to support Libya's stability, and combats external interventions.

Keywords: United Nations, Libyan crisis, resolution, international efforts, elections, national dialogue, external interventions.

المقدمـــة :

شهدت ليبيا تحولات جذرية بعد أحداث عام 2011، حيث تعرضت البلاد لتحديات كبيرة لإعادة بناء هياكل دولة قوية وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني ، فعقب سقوط النظام السابق ، اضطلعت منظمة الأمم المتحدة بدور رئيسي في إدارة الأزمة الناجمة عن تلك الأحداث، ومنذ بدايتها من خلال بعثاتها الدبلوماسية الأممية المتتالية، حيث تبنت الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية لِأنهاء الأزمة ومحاولة التوفيق بين الفرقاء وأطراف الصراع لتسوية الخلافات وإنهاء حالة الانقسام السائد في البلاد ، وقد شكّلت عددا من الحكومات المتعاقبة والتي انبثقت عن تلك المؤتمرات التي كانت تحت رعاية المنظمة الأممية ، ومن ثم السعي إلى حلحلة الأزمة الليبية .

فمنذ الاطاحة بالنظام السّابق في عام 2011م لم يتوقف رسل ومبعوثي منظمة الأمم المتحدة وكذلك مبادراتها لحلحلة الأزمة .

وقد تدخلت الأمم المتحـدة من خلال بعثة الدعم الأممية في ليبيا (UNSMIL)، وهي بعثة تحمل مسؤولية المساعدة في تحقيق الحوار السياسي بين الأطـراف الليبية المتنازعة وتعزيز الاستقرار، ومع ذلك لا يمكن إنكار التحديات التي واجهت منظمة الأمم المتحدة في تسوية وحلحلة الصراعات القائمة ، بسبب التوترات السياسية والمصالح المتعارضة بين الأطراف المتنازعة ، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية، والتي كانت عوامل تعوق جهود التسوية وتحقيق الاستقرار الشامل في البلاد.

والجدير بالذكر أنه وفي أثناء أحداث 2011م ، وتحديدًا في 26 أغسطس عام 2011م دعا الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة (بان كي مون) إلى مساعدة السلطات الليبية الجديدة في التأسيس لمرحلة ديمقراطية انتقالية بعد 17 فبراير، حيث قال : إن مبعوثه الخاص الدبلوماسي الأردني (عبدالله الخطيب) ومستشاره الخاص للتخطيط لما بعد الصراعات (أيان مارتن) قد التقيا بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي في الدوحة لمناقشة الاحتياجات .

وتسعى هذه الدراسة إلى تقييم الجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة في إدارة الصراع في ليبيا للوقوف على التحديات والعقبات التي واجهت تلك الجهود ، وحالت دون الوصول إلى تسوية شاملة لهذا الانقسام ، وتحديد تلك التحديات سواء كانت من قبل الأطراف الداخلية أو من خلال التدخلات الخارجية والدول التي لعبت دورًا في الأزمة الليبية .

المشكلة الدراسة :

إن تحليل فعالية الجهود الدولية وتحديد النجاحات والتحديات في تسوية الأزمة الليبية يعزز فهمنا للعمليات السياسية والعسكرية والدبلوماسية التي قامت بها الأمم المتحدة في إدارتها للأزمة الليبية ، ويمكن صياغة المشكلة البحثية في السؤال البحثي التالي:

هل كانت جهود الأمم المتحدة فعّالة في تسوية الأزمة في ليبيا ؟ وما مدى تأثير هذه الجهود على الوضع الداخلي الليبي ؟

أهداف الدراسة :-

تهدف الدراسة الي :-

1- تسليط الضوء على دور الأمم المتحدة في إدارة الصراعات والأزمات الدولية .

2- معرفة التحديات والعوائق التي اطالت امد الازمة وحالة الانقسام السياسي في ليبيا

3- تقييم لدور المنظمة الدولية وجهودها المبذولة في تسوية الأزمة الليبي.

4- وضع تقييم شامل للجهود المبذولة، وتبيان أوجه القصور التي رافقت جهود المنظمة الدولية، ومحاولة طرح رؤية جديدة لحلحلة الانقسام السياسي في ليبيا.

أهمية الدراسة :

لاشك أن منظمة الأمم المتحدة كان ولا يزال لها دورًا رئيسيًا في إدارة الأزمة الليبية منذ اندلاعها في فبراير 2011م ، واستمر هذا الدور متمثلاً في قيادة الحوار بين الأطراف المتنازعة على السلطة عقب سقوط النظام السابق ، ناهيك عن دورها الرئيس أثناء الأحداث التي مرت بها البلاد وتبنيها للأزمة من خلال إصدارها القرارات الجزائية عن طريق مجلس الأمن التابع للمنظمة ، ومن ثم المشاركة في إطاحة النظام السابق ، إضافة فيما بعد إلى التنسيق والتشاور للتوفيق بين مصالح الدول المتدخلة في الشأن الليبي عن طريق عقد المؤتمرات الدولية .

وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى تقييم هذا الدور ، والذي اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة ، ومن ثم تحديد العوائق والتحديات التي حالت دون إنهاء الأزمة ، وصولاً إلى تسليط الضوء على دور الامم المتحدة ، وايضاح ما إن كانت هذه الجهود المبذولة لها من الأثر الايجابي على حلحلة الأزمة الليبية أم أطالت أمد الأزمة وحالة الانقسام .

منهجية الدراسة :-

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمجهودات منظمة الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية ، ومن ثم تحليل هذه البيانات والمعلومات وتفسيرها، كما يعتمد البحث على منهج الاتصال من خلال دراسة سياسة الأمم المتحدة كنظام اتصالي لحل الصراعات بين الأطراف المتنازعة علي السلطة في ليبيا.

المدة الزمنية والمكانية للدراسة :

تسعي هذه الدراسة إلى تقييم جهود منظمة الأمم المتحدة المبذولة لتسوية الأزمة الليبية وإنهاء حالة الانقسام السياسي في البلاد ، وبالتالي فإن مدة الدّراسة تمتد من بدايات الأزمة ما عرف بأحداث الربيع العربي في ليبيا عام 2011م وحتي الآن ، ومن ثم يتحدد نطاقها المكاني بالوضع السياسي في ليبيا عقب سقوط النظام السابق .

الدّراســـات السابقة :

هناك العديد من الدّراسات التي تناولت الأزمة الليبية وحالة الانقسام السياسي الليبي ودور الأمم المتحدة في تسوية هذه الأزمة ونذكر منها علي سبيل المثال ما يلي :

1- دراســـة : يوسف لطفي – الانسداد السياسي في ليبيا ، المسببات والجذور ، نشرت بتاريخ 21مايو 2022م على موقع العاصمة للدّراسات السياسية والمجتمعية ، علي الرابط –capitalforum net، وقد تناول الباحث في دراسته الاتفاقات الدولية بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية ، وما تم من مخرجات عن مؤتمر جنيف ، وقد أشار الباحث إلى أنه بالرغم من تلك الاتفاقات إلا أنه لا يزال الوضع السياسي في ليبيا في حالة انقسام ، وهي السمة التي هيمنت عليه منذ الاتفاق السياسي الموقّع في الصخيرات المغربية في ديسمبر 2015م ، وقد تناول الباحث أسباب الانقسام والفوضى الشرعية ، وحقيقة الصراع وأطرافه ، ثم انتقل إلى مرحلة الإعداد للانتخابات في 24 ديسمبر ، وهو التاريخ المحدد وفقا للاتفاق لإجراء الانتخابات،

2ـ **دراســـة :** مصطفي فتحي عرابي2022م – بعنوان : دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيا – النجاحات والاخفاقات ، وقد جاءت هذه الدراسة لتبيان الكيفية التى تعاملت بها بعثة الأمم المتحدة مع الأزمة الليبية وإدارة الصراعات السياسية في ليبيا ، وذلك من خلال تناولها للعديد من الموضوعات التي كانت سببا لتأجيج الوضع الليبي ومنها موضوع نفوذ الثــوار، وتعاظم دور القوى الإسلامية أو ما يعرف بجماعة الإسلام السياسي ، وكذلك قضايا التدخل الخارجي في الأزمة وموضوعات حقوق الأقليات وغيرها من تلك القضايا المصاحبة لحالة الانقسام والصراع في ليبيا ، ونشرت هذه الدراسة على الموقع ، ولا شك أن الدّراسات التي تناولت الأزمة الليبية عديدة ومتنوعة سواء في أسباب الصراع ومراحله أو المتعلقة بدور الأمم المتحدة وإدارتها لهذا الصراع ، أو التي سعت إلى البحث في أسباب الصراع وأطرافه ونتائجه لوضع الحلول والخروج من حالة الانقسام السياسي والعسكري في ليبيا ، ولكن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخــرى بأنها دراسة تقييميه وصفيه تسعي إلى تبيان الجهود المبذولة من قبل البعثات الأممية في ليبيا وتقييمها ، والتطرق إلى العوائق والتحديات التي واجهت تلك الجهود .

تقسيمات الدّراسة :

يمكن تقسيم البحث إلى عدة مباحث لتغطية كافة الجوانب المطروحة في المشكلة البحثية والأسئلة الاجرائية للدراسة وذلك علي النحو التالي:-

المبحث الأول :-نشأة الأزمة الليبية –أسبابها ومراحلها الرئيسية، والمبحث الثاني : جهود الأمم المتحدة لتسوية الأزمة الليبية ، والمبحث الثالث : تقييم فعالية جهود الأمم المتحدة حيال تسوية الأزمة الليبية .

المبحث الأول ـ نشأة الأزمة الليبية – أسبابها ومراحل تطـــورها .

أولا- نشـــأة الأزمة الليبية :

بدأت الأزمة الليبية بأحداث فبراير 2011م، حيث خرجت مظاهرات مطالبة بالتغيير وما لبثت أن تطـوّرت المظاهرات إلى صراع مسلح بين المعارضة المسلحة وقوات النظام السابق ، مما أدّى إلى تدخل المجتمع الدولي وتشكيل تحالف دولي لفرض منطقة حظر جوي وتقديم الدعم للمعارضة. (1)

وفي أغسطس 2011م، سقط النظام الحاكم وسقطت معه مرتكزات الدولة –خاصة الأمنية والعسكرية ، وبدأت بوادر الأزمة الليبية في التفاقم حيث ظهرت تنظيمات إرهابية وفصائل مسلحة متناحرة في البلاد ، مما أدّى إلى اندلاع صراعات مسلحة واقتتال بين الأطراف المتنازعة على السلطة والموارد ، وتشكلت حكومات متناحرة في شرق وغرب البلاد تنافست على السيطرة على الموارد النفطية والمؤسسات الحكومية، وتأثرت الأوضاع الأمنية في ليبيا بشكل كبير، حيث انتشرت الأسلحة ومشكلات التهريب والجريمة المنظمة، كما تعرضت البلاد لتهديدات من الجماعات الإرهابية المتطرفة ، وتزايدت حالات الاختطاف والاعتداءات (2)، وباتت الأزمة الليبية تشكل تحديًا سياسيًا ودبلوماسيًا، وعسكريا سواء علي المستوى الداخلي أو الإقليمي مما أدى إلى تدخل الدّول الإقليمية والمجتمع الدولي في محاولة للتوصل إلى حل سياسي وإعادة بناء الدولة. (3)

وبدأت جهود دولية وإقليمية للتوسط في الأزمة الليبية ، بما في ذلك الجهود التي قادتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والدول العربية ، ويمكن القول بأن الأزمة الليبية هي صراع سياسي وعسكري معقّد نشأ في ليبيا بعد أحداث عام 2011. ، وتشمل تحدياتها العديد من الأطراف المتنازعة على السلطة والموارد، وتهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة ، كما تعكس الأزمة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها البلاد في مرحلة ما بعد هذه الأحداث .

ثانيا ـ أسباب الأزمة الليبية :

1- فـــراغ الســـــلطة وعـــدم توحيد البـــلاد: عقب الإطاحة بالنظام السابق تشكلت في ليبيا فصائل وجماعات مسلحة متناحرة تتنافس على السيطرة على السلطة والموارد، ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من توحيد البلاد تحت سلطة واحدة مما أدى إلى تفكك السلطة وفراغ القوة وانعدام الأمن والاستقرار. (4)، ونتيجة لهذا التنافس وغياب السلطة

المركزية حدث تفكك في السلطة وفراغ في القوة في ليبيا ، وتأثرت الحكومات المتعاقبة بهذا التنافس فعجزت عن توحيد البلاد تحت سلطة واحدة ، وإحلال الأمن والاستقرار، وتزايدت حالات الصراعات المسلحة وتصاعدت معدلات الجريمة مما أثر سلبًا على الحياة اليومية للمواطنين وعرقل تنمية البلاد (5)

ويعد هذا العامل أحد أهم أسباب حالة الانقسام السياسي والعسكري في الدولة الليبية ، حيث انقسمت التيارات السياسية سواء الأيدولوجية أو المناطقية والجهوية، وحتي التيارات التي ترفع شعارات الديمقراطية والحقوق ، فقد انتظمت هذه التيارات تحت مظلة مجموعات مسلحة كونتها ورعتها لتضمن تواجدها على الساحة السياسية ، وتخوض بها الصراعات المسلحة .

2- التدخل الخارجي والصراعات الإقليمية : تفاقمت الأزمة الليبية بسبب تدخل العديد من الدول والمنظمات الدولية والاقليمية ، وذلك عن طريق دعم المجموعات المسلحة وتبني التيارات السياسية المتنازعة من خلال تقديم الدعم المادي والسياسي لتلك الأطراف ، حيث تعددت الأطراف الدولية الفاعلة والمؤثرة في المشهد الساسي الليبي والأزمة الليبية بشكل عام ، وقد استغلت الأطراف الخارجية فراغ السلطة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية وأجنداتها السياسية، وذلك بدعم بعض التيارات المتناحرة ، ويمكن تفسير هذا التدخل وتأثيره على النحو التالي:

أ- المصالح الاستراتيجية : ليبيا تحتل موقعًا استراتيجيًا في شمال إفريقيا، وتمتلك ثرواتٍ طبيعية هائلة ، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي، لذا يهتم العديد من الدول والجهات الإقليمية والدولية بتأمين مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة، وبالتالي قد تدعم هذه الأطراف الخارجية الفصائل المتنازعة أو تقــدم مساعدة لها لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها في ليبيا. (6)

ب-الصراعات الإقليمية : تعمل بعض الدول الإقليمية على تعزيز نفوذها وتأثيرها في المنطقة، وتروج لأجنداتها السياسية والاقتصادية، ولذا، قد تستغل فراغ السلطة في ليبيا لتدعم فصائل محددة تتوافق مع مصالحها الإقليمية، وهذا يزيد من التوترات والصراعات الإقليمية داخل البلاد. (7)

ج-الصراعات الجيوسياسية : تنعكس الصراعات الجيوسياسية العالمية على الأزمة الليبية ، فبعض الدول الكبرى تستخدم ليبيا كمسرح لتنافسها الجيوسياسية ، وتدعم

الأطراف المتنازعة لتعزيز تأثيرها ونفوذها في المنطقة، وهذا يعمق الانقسامات ويصعِّد الصراعات داخل ليبيا.

3- الصعوبات الاقتصادية وتردي الأوضاع المعيشية : تفاقمت الصعوبات الاقتصادية في ليبيا نتيجة لتدهور قطاع النفط وتراجع الإنتاج وتعطل البنية التحتية، وتأثرت الأوضاع المعيشية بشكل كبير مع زيادة معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر وتدهور الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم. (8)، وتعتبر الصعوبات الاقتصادية وتردي الأوضاع المعيشية في ليبيا أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الأزمة والتي تدفع باتجاه الحرب الأهلية بين المناطق والمدن؛ اضافة إلى حالة الاصطفاف العقائدي والسياسي ، ويمكن القول أن تفاقم الصعوبات الاقتصادية وتأثر الأوضاع المعيشية في ليبيا قد أسهم في تصاعد الاحتجاجات والصراعات مما أدى إلى حالة الانقسام واندلاع الأزمة الليبية.

4- تنامـــي التطـــرف : استغلت بعض التنظيمات الفراغ الأمني في ليبيا لتوسيع نفوذها ، مما أدّى إلى عدم استقرار البلاد ودخولها في حالة من الفوضى والصراع المسلح بين تلك المجموعات المختلفة ، اضافة إلى خطورته على الجوار الاقليمي، وكذلك المجتمع الدولي بشكل عام (9)

5-التوترات العرقية والقبلية والثقافية: تشهد ليبيا توترات وصراعات بين المجموعات العرقية والقبلية والثقافية المختلفة ، ويمكن ايضاح ذلك على النحو التالي:

أ- ليبيا تعتبر مجتمعًا متنوعًا ثقافيًا وعرقيًا وقبليًا، حيث يتواجد فيه مجموعات مختلفة مثل العرب ، الأمازيغ، والطوارق وغيرها من المجموعات السكانية، هذا التنوع الثقافي والعرقي يمكن أن يكون مصدرًا للثراء ؛ ولكنه - أيضًا - يشكّل تحديات في بناء التعايش والتوافق بين هذه المجموعات. (10)

ب- التنافس على الموارد والسلطة : تنشأ التوترات بين المجموعات في ليبيا نتيجة التنافس على الموارد والسلطة والوصول إلى الموارد الاقتصادية مثل النفط والغاز، وكذلك التنافس على السيطرة على الهياكل الحكومية والسلطة السياسية، هذا التنافس يؤدي إلى تصاعد التوترات والتنازعات بين المجموعات المختلفة.

ج- التوترات القبلية والعرقية : تعتبر الانتماءات القبلية والعرقية أحد العوامل المهمة في الصراعات في ليبيا، وقد تتشابك الانتماءات القبلية والعرقية مع الصراعات السياسية والاقتصادية ، وتؤدي إلى حدوث توترات واشتباكات بين المجموعات المتنافسة ، يمكن أن تتجلى هذه التوترات في القتال المسلح والصراعات القبلية والعنف العشائري. (11) ،

وحقيقة أن التوترات العرقية والقبلية والثقافية في ليبيا تعكس التحديات التي تواجه المجتمع المتنوع في بناء التوافق والتعايش السلمي، وإدارة هذه التوترات وتعزيز الحوار والتفاهم بين المجموعات المختلفة تعد أمورًا حاسمة للحفاظ على استقرار البلاد.

ثالثا ـ الأزمة الليبية وتطوراتها:

يمكن تقسيم الأزمة الليبية إلى عدة مراحل حسب تطوراتها وذلك علي النحو التالي: -

المرحلة الأولـــى ـ الحرب الأولى (2011-2012م) : تعرضت ليبيا كباقي الدول العربية إلى تغيير أحدث تحــوّلا كبيرًا في نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ففي السابع عشر من فبراير 2011م انطلقت حركة التغيير في ليبيا معلنة خروجها على النظام الحاكم ، وعلى ضوء تلك الاحتجاجات واتساعها نشأ صراع مسلح بين قوات النظام السابق وقوات المعارضة – الثوار- وتحولت الاحتجاجات السلمية إلى نزاع مسلح مما أدّى إلى تدخل المجتمع الدولي وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1973- وذلك تحت ذريعة حماية المدنيين – وجاء داعما ومساندا لقوات المعارضة ، وأدّى ذلك التدخل إلى إسقاط النظام الحاكم ، وتم إعلان حقبة جديدة للحكم في ليبيا، وتشكّل المجلس الوطني الانتقالي كحكومة مؤقتة ليبية تمثل المعارضة.

وفي المرحلة الأولى من الأزمة الليبية تسببت الحرب في تدمير البنية التحتية وانهيار الأمن في البلاد، مما أدى إلى تعقيد الوضع السياسي والأمني في المراحل التالية من الأزمة الليبية.

المرحلة الثانية ـ الصراع السياسي والعسكري (يوليو 2012م - ديسمبر 2015م) : بــدأت هذه المرحلة عقب سقوط النظام السابق وتشكيل المجلس الانتقالي بحكومته التنفيذية لإدارة البلاد ، ولكن حدث انقسام بين قادة التغيير تحول إلى فصائل وأحزاب، وتصاعدت التوترات والصراعات ، وتحولت البــلاد إلى ساحة للمجموعات والفصائل المسلحة المتناحرة ، وانقسم البرلمان أو ما يعرف بالمؤتمر الوطني العام إلى مجلسين متنافسين ، وإلى اقليمين وتم تشكيل حكومتين إحداهما بالمنطقة الغربية والأخرى بالمنطقة الشرقية ، وباتت الدولة منقسمة بمجلسي نواب وحكومتين ، حيث المؤتمر الوطني العام في طرابلس والذي تأسس في أغسطس 2012م، وله نوابه وحكومته ،ومجلس النواب وهو هيئة سياسية تأسست بعد انتخابات 2014م في الشرق الليبي ومقره مدينة طبرق ، ويعتبر المؤسسة البرلمانية الرسمية للدولة الليبية. (12)

وشهدت هذه المرحلة اندلاع شرارة الحرب والتي كانت بمثابة صراع دائر بين الجماعات المسلحة المتنافسة ، والتي تسعي للسيطرة علي السلطة والموارد في البلاد، وبات واضحا الانقسام السياسي الداخلي ، وكذلك التدخلات الاقليمية في الشؤون الداخلية للدولة ، حيث سعت كل من الحكومة المشكلة من البرلمان في المنطقة الشرقية وحكومة الانقاذ الوطني فـــي المنطقة الغربية والتي انبثقت عن المؤتمر الوطني العام إلى بسط سيطرتها على السلطة ومقدرات الدولة، ومن ثم البحث والاعتماد على حلفاء اقليميين ودوليين للاستعانة بهما في مجريات الصراع على كافة المستويات سواء السياسية او العسكرية ، واتخذ الانقسام شكل الصراع المسلح بين الحكومتين ، هذا بالإضافة إلى بعض الصراعات الأخرى بين المجموعات المسلحة ، والتي بدأت السيطرة علي بعض المدن سواء في الجنوب الليبي أو الغرب الليبي.

وشهدت هذه المرحلة العديد من المواجهات المسلحة بين تلك المجموعات المتصارعة ، ونشأت حركة عسكرية بالمنطقة الشرقية خاضت صراعا مسلحا عنيفا لإثبات وجودها ، كما شهدت هذه المرحلة تطورات سياسية وتدخلات خارجية من بعض الدول الاقليمية والدولية، اضافة إلى دور الأمم المتحدة في قيادة المصالحات والمؤتمرات الدولية المتعددة في تلك المرحلة، والتي انبثقت عنها حكومة الوفاق الوطني في عام 2016م.

والجدير بالذكر أن منظمة الأمم المتحدة لعبت دورًا بارزا في قيادة الحوار الليبي في تلك المرحلة ، وعقدت المؤتمرات التي أفضت إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني بهدف التوافق وإنهاء الانقسام السياسي في ليبيا ، فبالرغم من ذلك لم تنجح تلك الجهود واستمرت الأزمة السياسية والعسكرية في البلاد ، ولم تستطع حكومة الوفاق من فرض سيطرتها على كافة أراضي الدولة .

المرحلة الثالثة ـ مرحلة حكومـــة الوفاق الوطنـــي : بدأت هذه المرحلة من عام 2016م إلى عام2019م، حيث شهدت الأزمة الليبية تطورات مهمة وتحوّلات في الوضع السياسي والأمني في ليبيا، وتواصلت الصراعات المسلحة وتوسعت رقعتها، وتعقّدت المشاكل السياسية والاقتصادية مما أدّى إلى استمرار الاضطرابات والانقسامات في البلاد. (13) ، وعلى الرغم من تشكيل حكومة من خلال لقاءات بين الأطراف المحلية المتنازعة وبرعاية أممية ودولية ، والتي سميت بحكومة الوفاق الوطني 2016م إلا إنها لم تستطع إنهاء حالة الانقسام في البلاد ؛ بل استمرت الصراعات والاضطرابات بين اطراف الصراع في ليبيا ، وقد تطورت الأحداث والصراعات إلى أن تم الاصطفاف في شكل حكومتين ، ولكل حكومة قوات مسلحة

وجيش ، وتتحكم في رقعة من أراضي الدولة ، وباتت الدولة منقسمة إلى إقليمين غربا وشرقا.

ومما تقدم يلاحظ تزايد التدخل الدولي في ليبيا، حيث دعمت دول مختلفة فصائل وأطراف متناحرة في الصراع ، وتعقدت جهود التسوية السياسية والحوار بين الأطراف المتنازعة ، مما أدى إلى استمرار الانقسامات والفوضى في ليبيا ، وبشكل عام فإن الفترة ما بين عام 2016م إلى عام 2019 تميزت بالصراعات المسلحة المستمرة والتوترات السياسية والانقسامات، وتدخل القــوى الخارجية ، ولاشك أن هذه العوامل أثّــرت سلبًا على استقرار ووحدة ليبيا وأدّت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية في البلاد.

المرحلة الرابعة ـ مرحلة المواجهة المسلحة 2020م: مع بدايات العام 2020م شهدت الأزمة الليبية تطورات وتحولات في الوضع السياسي والأمني في البلاد تحولت إلى مواجهات مسلحة بين الأطراف المتنازعة (15) ، وقد تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين تلك الأطراف في جنيف أكتوبر 2020م برعاية الأمم المتحدة (16) ، ومنذ تلك الفترة تزايدت التدخلات خارجية من قبل دول مختلفة لتدعم الأطراف المتنازعة، حيث تنافست القوى الإقليمية والدولية على المصالح الاستراتيجية والموارد في البلاد، ولا تزال الجهود مستمرة لتحقيق الاستقرار في ليبيا وإيجاد حل سياسي شامل للأزمة، وتظل التحديات كبيرة بما في ذلك تضارب المصالح والتنافس الإقليمي والانقسامات الداخلية، اضافة إلى الصراعات الدولية المسيطرة علي النظام الدولي، والتي تسعي إلى بسط نفوذها وتحقيق مصالحها في مناطق الأزمات والصراعات الدولية .

المبحث الثاني ـ جهود الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية:

إن مفهوم الأزمات السياسية هو مفهوم شائع في السياسة الدولية ، فهناك العديد من الدول التي تعرضت إلى أزمات سياسية مختلفة وصلت أحيانا إلى حروب أهلية وصراعات مسلحة، ولقد تشكّلت عقب أحداث فبراير أو ما عرف بأحداث الربيع العربي في ليبيا عام 2011م أزمة سياسية اقرب ما توصف به بدايات لحرب أهلية منها إلى حراك تغيير، ومع تدخل المجتمع الدولي والتدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا تفاقمت الأزمة ووصلت إلى مسارات متعددة ، وتمثلت جهود الأمم المتحدة في ليبيا في مرحلتين :

المرحـــلة الأولـــى ـ مرحلة التدخّل العســكري : بناءً على قرار مجلس الأمن رقم-1973-القاضي بالتدخل لحماية المدنيين ، حيث تدخل المجتمع الدولي بقيادة حلف الناتو في الأحداث الجارية في ليبيا واستطاع من خلال هذا التدخل إسقاط النظام السابق ، وبداية مرحلة جديدة في الدولة الليبية .

المرحـلة الثانيـــــة : تمثلت في جهود الأمم المتحدة وسياساتها لمتابعة بناء الدولة ورعاية النظام السياسي الجديد ، فبدأت بمبادرات لترتيب الأوضاع الأمنية والسياسية من خلال تشكيل بعثة الأمم المتحدة للدعـم في ليبيا (UNSMIL) في عام 2011م وحتى الوقت الحالي ، وفيما يلي توضيح للجهود والمبادرات الرئيسية التي قادتها منظمة الأمـم المتحدة لحل الأزمة الليبية خلال الفترات المختلفة :

أولا ـ تدخل الأمم المتحدة في الأحداث الجارية في ليبيا منذ عام 2011م : منذ اندلاع أحداث فبراير في عام 2011م كان التدخل الدولي عبر منظمة الأمم المتحدة واضحا وجليا ، حيث صدر قرارات عن مجلس الأمن تمثلت في قرارات جزائية ضد النظام السابق ، فقد صدر القرار الأول رقم 1971 – ، والقاضي بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية، وفرض حصار جوي على الدولة الليبية ونظامها السياسي ، ومع تطـوّر الأحداث وتسارعها أصدر مجلس الأمن قراره الثاني رقم 1973- بشأن الأحداث الجارية في ليبيا- والقاضي بتدخل المجتمع الدولي لحماية المدنيين في مناطق النزاع الليبي.

ثانيا- فترة ما بعد فـــبراير (2011-2012م): بعد أحداث فبراير 2011 م قامت الأمم المتحدة بتشكيل بعثة أممية للدعم في ليبيا (UNSMIL) في سبتمبر 2011م، وتم تكليف البعثة بمساعدة السلطات الليبية في تحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات الديمقراطية في هذه الفترة ، وقدمت الأمم المتحدة الدعم الفني والاستشاري للسلطات الليبية في مجالات مثل : الحوكمة ، والانتخابات ، وإصلاح القطاع الأمني. (17) ، وقد حاولت البعثة الدولية للأمم المتحدة التنسيق والتوفيق بين التيارات السياسية على الساحة الليبية لقيادة مرحلة لتأسيس دولة القانون والمؤسسات ، ولكن سرعان ما دبت الخلافات والصراعات السياسية والعسكرية بين الأطراف الداخلية ، والتي تبنتها الأطراف الخارجية مما أدّى إلى الانقسامات وظهور الجماعات المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة والقانون – وخاصة جماعات الإسلام السياسي التي سعت إلى الوصول للسلطة بفرض أجندتها السياسية بالقوة من خلال المجموعات المسلحة التي كونتها عقب سقوط النظام السابق ، وبات واضحا الانقسام والصراع بين التيارات السياسية والعقائدية في كافة أقاليم البلاد

شرقا وغربا، ولاشك أن التدخلات الإقليمية والدولية كان لها الأثر البالغ في تغذية هذه الصراعات مما قلّل من دور المنظمة الدولية في إدارة الأزمة وباتت رهينة للتجاذبات المصلحية للأطراف المتداخلة في الشأن الليبي .

ومما لا شك فيه أن انقسام الفرقاء الليبيين ظهر جليا بعد أحداث 2011م ، فمنذ نهاية الأحداث والتدخل الدولي المباشر في ليبيا انقسمت المجموعات المسلحة إلى عدة مكونات وجماعات كان لها الأثر البالغ في خلق الأزمة الليبية وظهور الانقسام السياسي ، فبعض هذه الجماعات يحركها الوازع الديني وبعضها الآخر تحت ضغط وتعليمات أطراف خارجية ، إضافة إلى التقسيمات المناطقية والقبلية ، حيث بات دور الأمم المتحدة مقتصرا على محاولات التنسيق والتهدئة ، حيث باتت عاجزة أمام التدخلات الخارجية من الأطراف المتعددة والتي تسـعي إلى تحقيق مصالحها في المنطقة والدولة الليبية ولو علي حسـاب إطالة الأزمة واتساع رقعة النزاع ودعم الأطراف المتصارعة على كافة الأصعدة .

ثالثا - الجهود السياسية والحوار الوطني (2014-2015 م): في عام 2014م، تفاقمت الأزمة الليبية مع تصاعد الصراعات المسلحة وتشـظي السلطة وسيطرة بعض الجماعات على بعض المدن والمناطق ، وباتت الدولة عاجـزة عن السيطرة على كافة أرجاء ليبيا ، فقادت الأمم المتحدة جهودًا لتحقيق الحوار والتوافق الوطني في ليبيا من خلال تنظيم جلسات حوار سياسي في مدينة طرابلس ومدينة غدامس في عام 2014، وفي العام التالي عقدت جولة ثانية من الحوار في مدينة الصخيرات بالمغرب ، وقد أفضت هذه الجهود في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015، الذي أنشأ حكومة الوفاق الوطني ومجلس رئاسي ليبي جديد. (18)

رابعا- اتفاق الصخيرات والعملية السياسية (2015-2017م): نجت الجهود الأممية وبمباركة العديد من الدول المتداخلة في النزاع في ليبيا إلى التوصل إلى اتفاق سياسي سمي باتفاق الصخيرات الذي تم توقيعه في ديسمبر 2015، وجعل من حكومة الوفاق الوطني الليبية برئاسة : فائز السراج ، والمعترف بها دوليًا ومجلس رئاسي جديد مسؤولين عن الشؤون السياسية في ليبيا ،واستمرت الأمم المتحدة في تقديم الدعم الفني واللوجستي لحكومة الوفاق الوطني ومجلسها الرئاسي لتحقيق الاستقرار واستئناف العملية السياسية في البلاد.(19)

خامسا- مؤتمـــر برلين وعملية بركان الغضب (2019-2020م) : أضاف مؤتمر برلين الذي عُقد في يناير 2020 جهودًا إضافية لتعزيز حـلّ الأزمة الليبية، وتم تنظيم المؤتمر بمبادرة من ألمانيا وبمشاركـة عدد من الدول والمنظمات الدولية المعنية، بهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتحقيـق حلّ سياسي للصراع في ليبيا، وتم تحديد عدة أهداف رئيسية للمؤتمر بما في ذلك: (20)

- **وقف إطـلاق النار:** تم التأكيد على ضرورة وقف إطلاق النار في ليبيا وتجنب التصعيد العسكري ، وتمت الموافقة على وقف إطلاق نار شامل ودائم، وتحقيق الانسحاب الكامل للقوات العسكرية من المناطق التي تقدمت اليها. (21)

- **حظر التسليح:** تم التأكيد على ضرورة فرض حظر على توريد الأسلحة إلى ليبيا، وتنفيذ حظر التسليح الدولي بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي ،وتهدف هذه الخطوة إلى تقليل العنف ومنع تصعيد الصراع. (22)

-**العملية السياسية :** تم التأكيد على أهمية الحوار السياسي والتوافـق الوطني في ليبيا، وتم التأكيد على ضـرورة العمل على تشكيل هيئة تنفيذية موحدة تمثل جميع الأطراف الليبية وتعمل على إعداد البلاد لانتخابات ديمقراطية.

سادسا- الملتقـــى السياسي الليبي (2021- 2023م) : في عام 2021، نظّمت الأمم المتحدة الملتقى السياسي الليبي في جنيف بهدف التوصل إلى توافق سياسي جديد وتشكيل حكومة وحدة وطنية وإجـراء انتخابات وطنية في ديسمبر 2021 (23) ، وتمكنت الأمم المتحدة من تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة ، ومجلس رئاسي من رئيس ونائبين بقيادة :محمد المنفي ، وكان الهدف الأسمى لهذه العملية هي الوصول الى انتخابات ديسمبر 2021م. (24)

سابعا- مبادرة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا "عبد الله باتيلي"(2023م) : قدّم مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا عبد الله باتيلي في عام 2023 مبادرة لإجراء الانتخابات التي قال إنه لا يستبعد وضع خريطة طريق لها ، وتعد مبادرة "باتيلي" مبادرة جديدة تهدف إلى حل الأزمة الليبية ، حيث أعلن عنها في مارس 2023. وتتضمن هذه المبادرة وضع خريطة طريق للانتخابات بحلول منتصف يونيو/حزيران 2023م، وتوسيع الحوار بين الأطراف الليبية، وذلك بهدف تمكينها من تجاوز الركود الحالي ، وقيادة ليبيا نحو الانتخابات المقبلة ، وقد أعربت الولايات المتحدة عن دعمها لهذه المبادرة واتفقت مع "باتيلي" على ضرورة المساعدة في أن يكون 2023م عاماً لانتخابات ليبية

حرة، ومع ذلك فإن هذه المبادرة تواجه تحديات عديدة، بما في ذلك الخلافات السياسية والأمنية في ليبيا، والتي يمكن أن تؤدي إلى فشل المبادرة. (25)

لقد قادت الأمم المتحدة عبر بعثاتها السياسية العديدة والتي عرفت ببعثات الدعم الأممي في ليبيا العديد من المؤتمرات وجلسات الحوار الوطني بالداخل والخارج طيلة هذه الفترة ، ولكن كانت على الدوام تقف عاجزة أمام التحديات الداخلية والخارجية لحل الأزمة السياسية في ليبيا ، وعدم التمكّن من الخروج بالبلاد من نفق الصراع والانسداد السياسي الذي لازم الحالة الليبية طيلة هذه السنوات .

المبحث الثالث ـ تحليل وتقييم جهود الامم المتحدة تجاه الازمة الليبية :

اولاً ـ تقييم جهود ومبادرات الامم المتحدة خلال المرحلة (2011-2012م) : بتتبع أهم مبادرات وجهود الأمم المتحدة خلال هذه المرحلة ، نلاحظ أن أهم نقطة قدمتها الأمم المتحدة في هذه المرحلة هو إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ، وكانت أدوار البعثة لا ترتقي إلى أكثر من أن تكون جهة استشارية هدفها تقديم الدعم والمشورة للمؤسسات الليبية (26)، والاضطلاع بالأمور الإنسانية وتقديم المشورة والمساعدات للمجتمع الليبي ، وفي هذه المرحلة لا يمكننا أن نحكم على أن دور الأمم المتحدة ، ارتقى لكي يسهم بشكل مباشر للوساطة بين الأطراف أو التأثير المباشر في الأزمة ، فقد اقتصر دور الأمم المتحدة في كونها بعثة أممية للدعم للنظام الجديد بهدف تقديم الاستشارات الفنية والتقنية لإعادة بناء هياكل الدولة التي انهارت ، والاضطلاع بعلب دور تنسيقي وتوافقي بين الأطراف على الساحة السياسية في ليبيا .

ثانياً ـ تقييم جهود ومبادرات الأمم المتحدة خلال الفترة (2014-2015) : في هذه المرحلة من الأزمة الليبية قدمت الأمم المتحدة جهودًا ملموسة للمساعدة في التوصل إلى حل سياسي وإحلال الاستقرار في البلاد في الفترة من 2014 إلى 2015، عقب اندلاع العديد من الصراعات العسكرية وحتي السياسية بين الأطراف الساعية للسيطرة على الدولة وسلطاتها السياسية ، وركّـزت الجهود على الحوار الوطني والتوافق السياسي بقيادة العديد من المؤتمرات السياسية. (27)، وقد قامت الأمم المتحدة عبر بعثاتها السياسية في ليبيا بتنظيم جلسات حوار سياسي في طرابلس وغدامس في عام 2014، وفي العام التالي عُقِدت جولة ثانية من الحوار في الصخيرات بالمغرب. هذه الجلسات جمعت الأطراف الليبية المختلفة من أجل مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه البلاد ، وسعيا نحو التوافق علي تشكيل قيادة سياسية لأنهاء حالة الصراع ،

وتقود البلاد إلى انتخابات ديمقراطية نزيهة لإعادة بسط نفوذ الدولة وسيطرتها علي كافة اراضيها، وفي نهاية هذه الجهود، تم التوصل إلى اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015، الذي أنشأ حكومة الوفاق الوطني ومجلس رئاسي جديد لليبيا، هذا الاتفاق كان يهدف إلى توحيد المؤسسات الليبية وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، وعلى الرغم من التحديات المستمرة التي تواجه العملية السياسية في ليبيا، إلا أن جهود الأمم المتحدة أسهمت في خلق بيئة للحوار والتفاوض بين الأطراف المتصارعة، وتعتبر هذه الجهود خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار والسلام في ليبيا ، وفي نهاية الأمر آلت هذه الجهود إلى الاصطدام بواقع الفشل بعدة مسببات أهمها :

1- عدم الالتزام الكامل بتنفيذ بنود الاتفاق: لاشك أن بعض الأطراف الليبية لم تلتزم بشكل كامل بالاتفاق وشروطه، مما أدى إلى عرقلة تنفيذه وتعثر عملية الانتقال السياسي.

2-الانقسامات والتصادمات المستمرة : استمرت الانقسامات والتصادمات المسلحة بين الفصائل المختلفة في ليبيا، وهذا أثّـر على القدرة على تنفيذ الاتفاق وتحقيق الاستقرار السياسي.

3-التدخل الخارجي : استمر التدخل الخارجي في الشأن الليبي ، حيث دعمت بعض الدول الفصائل المتصارعة مما زاد من التوترات واطالة أمد الانقسام وصعوبة تحقيق التوافق والسلام.

4-الصراعات الاقتصادية والأمنية : استمرت الصراعات الاقتصادية والأمنية في البلاد، مما أثّـر على القدرة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الشامل.

ثالثاً ــ تقييم جهود ومبادرات الامم المتحدة خلال المرحلة الثالثة-اتفاق الصخيرات والعملية السياسية (2015-2017م): في المرحلة التي تلت اتفاق الصخيرات وتشكيل حكومة الوفاق الوطني في ليبيا (2015-2017)، قدمت الأمم المتحدة الجهود التالية: (28)

1- **دعمت حكومة الوفاق الوطني**:قدمت الأمم المتحدة الدعم الفني واللوجستي لحكومة الوفاق الوطني، وساعدت في تعزيز قدراتها وتأمين الاستقرار السياسي في البلاد.

2- **تعزيز العملية السياسية** : عملت الأمم المتحدة على تعزيز واستئناف العملية السياسية في ليبيا من خلال تسهيل الحوار والتفاوض بين الأطراف المختلفة وتعزيز التوافق الوطني.

3- **توفير الوساطة والتسوية**: قامت الأمم المتحدة بتوفير وساطة ودعم للتوصل إلى تسويات سياسية بين الأطراف المتصارعة في ليبيا، بهدف تحقيق السلام والاستقرار.

وعلى الرغم من هذه الجهود فإنه لا يمكن اعتبارها ناجحة بالكامل ، وتعزى أسباب عدم النجاح لتلك الجهود إلى الأسباب التالية:

1. **عدم الالتزام الكامل**: بعض الأطراف الليبية لم تلتزم بشكل كامل بالاتفاقات والتسويات التي تم التوصل إليها ، مما أدى إلى تعثر تنفيذها واستمرار الصراعات.

2. **التدخل الخارجي** : استمر التدخل الخارجي في الشأن الليبي ودعم بعض الفصائل المتصارعة، مما أثر على جهود الأمم المتحدة وتعزيز الاستقرار السياسي في البلاد.

3. **الصراعات المستمرة :** استمرت الصراعات المسلحة والانقسامات داخل ليبيا، مما صعَّب عملية تحقيق التوافق والسلام وتنفيذ الإصلاحات اللازمة ، ففشلت الحكومة في الايفاء بتعاقداتها السياسية ، وعدم تنفيذ بنود الاتفاقات في مواقيتها أو التزاماتها بقيادة البلاد وتهيئتها لانتخابات عامة تفضي إلى استقرار سياسي دائم .

4- سعي بعض الأطراف السياسية والتي لها قدرة عسكرية على الأرض بسط سيطرتها والوصول إلى السلطة بالقوة ، مما أدّى إلى اندلاع الصراع المسلح بينها وبين قوات الحكومة والاطراف الموالية لها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي

رابعاً ـ تقييم جهود الأمم المتحدة خلال المرحلة الرابعة ـ مؤتمر برلين (2019-2020م): سعت الأطراف الخارجية إلى عقد مؤتمرات تهدف إلى التوافق بين القوي الداخلية في ليبيا وتم عقد مؤتمر برلين (2019-2020) ، وقدمت الأمم المتحدة الجهود من خلال بنود ومخرجات هذا المؤتمر، وذلك فيما يلي :

1. **مؤتمر برلين:** تم تنظيم مؤتمر برلين بمبادرة من ألمانيا، وشاركت فيه عدة دول ومنظمات دولية ذات صلة ، وتم التركيز في المؤتمر على تحقيق وقف لإطلاق النار شامل ودائم في ليبيا وتعزيز الحل السياسي للصراع.

2. **وقف إطلاق النار :** تم التأكيد على ضرورة وقف إطلاق النار في ليبيا ، لقد كان هذا الاتفاق مهمًا للحد من العنف وإعطاء فرصة للتفاوض وتحقيق الاستقرار.

3. **حظر التسليح :** تم التأكيد على ضرورة فرض حظر على توريد الأسلحة إلى ليبيا تنفيذ القرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وهذا الإجراء هدفه الحد من التصعيد العسكري ومنع تدفق الأسلحة إلى الأطراف المتصارعة.

4. العملية السياسية : تم التأكيد على أهمية الحوار السياسي والتوافق الوطني في ليبيا، وتم التشديد على ضرورة تشكيل هيئة تنفيذية موحدة وممثلة لجميع الأطراف الليبية، والعمل على إعداد البلاد لانتخابات ديمقراطية.

- تقييم لتنفيذ مخرجات مؤتمر برلـــــين :-

بالرغم من الجهود المبذولة في هذا المؤتمر والتوافق الحاصل بين تلك الأطراف ، وإصدار وثيقة اتفاق تهدف إلى تسوية سياسية للصراع ، ووضع إطار عام زمني وشكلي للخروج من الأزمة السياسية والتهيئة لإجراء انتخابات في مدة زمنية محددة في الوقت الحالي، فجهود هذا المؤتمر باءت بالفشل والعجز أمام التحديات سواء الداخلية او الخارجية لإنهاء حالة الانقسام والصراع في ليبيا ، ويمكن تفنيد بعض الأسباب التي أدت إلى فشل تلك الجهود على النحو التالي :

1. تخلي الأطراف الداخلية عن الايفاء بالتزاماتها : سعت بعض الأطراف الليبية كالعادة إلى عدم الالتزام بمخرجات الاتفاق بشكل كامل ، وخاصة من حيث التوقيت الزمني للحكومة ، وكذلك عدم سيطرتها علي الجماعات المسلحة المنتشرة في البلاد ، إضافة إلى الفساد المالي والإداري الذي بات مستشريا في كافة مفاصل الدولة ، وبات المال السياسي هو المحرك الأساسي للعملية السياسية المرتقبة مما أفضى إلى عدم توافر الثقة بين كافة الأطراف السياسية ، وقد أدّى ذلك إلى استمرار العنف وعدم تحقيق الاستقرار السياسي المطلوب.

2. التدخّل الخارجـــــي : لاشك أن التدخل الخارجي في الشأن الليبي له دور فاعل في كافة الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بين الأطراف المتصارعة ، وبالتالي فهذه الاتفاقات رهينة بتحقيق مصالح وأهداف القوي المتداخلة في الشأن الليبي ، وبذلك فإن نجاحها وفشلها مرتهن بتحقيق تلك المصالح لهذه الدول والتي هي في حالة تنافس دائم ، والتدخل الخارجي عادة ما يكون أحد الأسباب المهمة في فشل واخفاق تلك الاتفاقات ، وهذا ما يؤثر على جهود الأمم المتحدة المبذولة ، وعلي عملية التسوية للازمة الليبية.

خامساً ـ تقييم جهود الامم المتحدة خلال المرحلة الخامسة الملتقى السياسي الليبي (2021-2023م):

- الملتقى السياسي الليبـــــي (2021-2023م): سعت الأمم المتحدة الي عقد مؤتمر يجمع كافة الأطياف والقوى الوطنية في ليبيا ، وذلك في جنيف عام مع بدايات العام

2021 م ، واستمر طيلة سنوات عُرف بمتلقي جنيف 2021-2-23م ، وهذا ما سنتناوله في هذه المرحلة .

- **الملتقى السياسي الليبي :** تم تنظيم الملتقى السياسي الليبي في جنيف عام 2021، بهدف التوصل إلى توافق سياســـي جديد وتشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات وطنية في ديسمبر 2021م، وتم التوافق علي ما يلي :

1. تشكيل حكومة وحدة وطنية : نتيجة لجهود الملتقى السياسي الليبي ، تم تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة ، ومجلس رئاسي برئاسة محمد المنفي ونائبيه ، وسميت هذه الحكومة بمسمى حكومة الوحدة الوطنية

2- الاستعداد للانتخابات : تم وضع خطة لإجراء انتخابات وطنية في ديسمبر 2021، وتم العمل على إنشاء الهيئات والآليات اللازمة لتنظيم العملية الانتخابية، وقد أعزي إلى رئيس المفوضية العليا للانتخابات عدم إقامتها في ديسمبر2021 مخافة الفشل ولأسباب منها :

أ-الصعوبات الأمنية: استمرت الصعوبات الأمنية في ليبيا بما في ذلك استمرار وجود الجماعات المسلحة وتصاعد التوترات الداخلية، مما أثر على القدرة على تنظيم الانتخابات بشكل آمن.

ب- التأخير في عملية الإعداد : تأخرت عملية الإعداد للانتخابات في ليبيا، بما في ذلك إجراء التسجيل الانتخابي ووضع اللوائح الانتخابية، مما تسبب في تأجيل الموعد المحدد للانتخابات.

ج- الانقسامات السياسية: استمرت الانقسامات السياسية في ليبيا وعدم التوافق الكامل بين الأطراف المعنية ، مما أثر على قدرتها على التوصل إلى اتفاقات وتنفيذها بشكل فعال.

سادسا ـ تقييم مبادرة باتيلي 2023م: أعلنت الأمم المتحدة عن مبادرة جديدة لحل الأزمة الليبية في مارس 2023م، بقيادة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا عبدالله باتيلي وتتضمن هذه المبادرة وضع خريطة طريق للانتخابات بحلول منتصف يونيو/حزيران 2023، وتوسيع الحوار بين الأطراف الليبية، وذلك بهدف تمكينها من تجاوز الركود الحالي وقيادة ليبيا نحو الانتخابات المقبلة، وتتضمن مبادرة "باتيلي" عددًا من العناصر الإيجابية، والتي قد تساعد في حل الأزمة الليبية ، وهي :

ـ التركيز على الانتخابات، والتي تعد أهم خطوة لحل الأزمة الليبية.

ـ توسيع الحوار بين الأطراف الليبية، والذي من شأنه أن يساعد في بناء توافق سياسي بين الأطراف الليبية.

ـ التركيز على الجدول الزمني القصير، والذي من شأنه أن يخلق ضغطًا على الأطراف الليبية للوصول إلى اتفاق.

وتواجه مبادرة باتيلي عددًا من التحديات، والتي قد تؤدي إلى فشلها وهي :

ـ الخلافات السياسية بين الأطراف الليبية، والتي قد تجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق حول الانتخابات.

ـ استمرار التدخل الأجنبي في ليبيا، والذي قد يعرقل جهود الأمم المتحدة في تنظيم الانتخابات.

وتمثل مبادرة "باتيلي" خطوة مهمة في جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية، ومع ذلك، فإن نجاحها يعتمد على قدرة الأطراف الليبية على التوصل إلى توافق سياسي حول الانتخابات، ووقف التدخل الأجنبي في ليبيا.

لقد سعت الأمم المتحدة طيلة هذه السنوات إلى محاولة التنسيق والتوفيق بين كافة القوى سواء علي المستوى الداخلي او حتى المستوى الاقليمي والدولي للحيلولة إلى تفاقم الصراع السياسي ووصوله إلى الصراع المسلح أو الحرب الأهلية، وتعددت البعثات واختلفت الجهود من تنسيقية إلى جزائية في بعض الأحيان ؛ ولكنها بائت دائما بالفشل ، وكان آخرها مبادرة 2023م ، والتي قادها عبدالله باتيلي بهدف السعي حثيثا نحو إجراء انتخابات تنهي حالة الانقسام السياسي في البلاد؛ ولكنها ذهبت أدراج الرياح عقب تقديم المبعوث الأممي لاستقالته ، وإنهاء عمله على رأس البعثة الأممية في ليبيا .

الخاتمـــــــة:

جاءت هذه الدراسة لتقييم دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية ، وبدأت بتحليل الأزمة الليبية بما في ذلك تعريفها وأسبابها والمراحل التي مرت بها، وتم التطرق إلى جهود الأمم المتحدة في تسوية الأزمة منذ اندلاعها في عام 2011 حتى الوقت الحالي.

وقد تمت مراجعة عدة مراحل رئيسية في الأزمة الليبية، بدءًا من أحداث عام 2011 وسقوط النظام في ليبيا وصولًا إلى الفترة الحالية التي تشهد تدخلات متعددة إقليمية ودولية ، وقد تم تقييم الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في كل مرحلة .

وعقب تحليل الأزمة وتقييم الجهود المبذولة يصعب الحكم بشكل قاطع على نجاح أو فشل الجهود الدولية في تسوية الأزمة الليبية ، ورغم تحقيق بعض التقدم في بعض المراحل إلا أن الأزمة لا تزال تتعرض لتحديات كبيرة ، مثل: الانقسامات السياسية الداخلية والتدخلات الخارجية.

ومن الجدير بالذكر أن مبادرة باتيلي التي أعلنت في مارس 2023 تعتبر خطوة مهمة في مسار تسوية الأزمة الليبية ، وتتضمن المبادرة عدة عناصر إيجابية مثل التركيز على الانتخابات وتوسيع الحوار بين الأطراف الليبية. ومع ذلك ينبغي مراعاة التحديات التي قد تعترض هذه المبادرة ، مثل الخلافات السياسية والتدخل الأجنبي.

وخلاصة القول فإن الأزمة الليبية لا تزال تشكل تحديًا كبيرًا للمجتمع الدولي، ومسار التسوية يواجه صعوبات عديدة ، وينبغي أن تستمر الجهود المشتركة بين الأمم المتحدة وكافة الأطراف سواء على المستوى الداخلي أو الاقليمي والدولي في دعم العملية السياسية وتعزيز الحوار بين الأطـــراف الليبية ، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار والسلام الدائم في ليبيا.

وعلى الرغـــم من التحديات المستمرة، فإن العمل المشترك والتعاون بين الأمم المتحدة والأطراف ذات العلاقة بالأزمة الليبية يمثلان مفتاحًا لتحقيق تقدم حقيقي في تسوية الأزمة الليبية ، ويتطلب ذلك الالتزام المستمر بالحوار والتفاوض ، وتعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة، ومعالجة القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية في البلاد.

وبذلك فإن تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا يتطلب جهودًا مستمرة ومتواصلة من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وبالتعاون مع الأطراف الليبية، هذا مع توافر رغبة حقيقية للتوصل إلى حل سياسي شامل وشراكة مستدامة من أجل بناء مستقبل مزدهر لليبيا وشعبها.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج على النحو التالي :

1- الأزمة الليبية لا تزال تشكل تحديًا كبيرًا للمجتمع الدولي.

2- الجهود الدولية في تسوية الأزمة الليبية تواجه تحديات عديدة ، مثل: الانقسامات السياسية الداخلية والتدخلات الخارجية.

3- مبادرة باتيلي التي أعلنت في مارس 2023م تعتبر خطوة مهمة في مسار تسوية الأزمة الليبية، ويمكن البناء عليها للوصول الي تسوية وانتخابات تنهي حالة الانقسام السياسي .

4. هناك عناصر إيجابية في مبادرة باتيلي، مثل التركيز على الانتخابات وتوسيع الحوار بين الأطراف الليبية ينبغي الاستفادة منها عند عقد المصالحات والمؤتمرات ذات العلاقة .

5- بالرغم من استقالة المبعوث الأممي عبدالله باتيلي إلا إنه يمكن الاستفادة من الجهود التي بذلت لتلافي التحديات المحتملة التي قد واجهت مبادرة باتيلي مثل الخلافات السياسية الداخلية والتدخل الخارجي.

6- العمل المشترك والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والعربية والأفريقية يمثلان مفتاحًا لتحقيق تقدم حقيقي في تسوية الأزمة الليبية.

7- تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا يتطلب التزامًا مستمرًا بالحوار والتفاوض، ومعالجة القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية في البلاد.

أهم التوصيات :

1. تعزيز الجهود الدولية - يجب أن تستمر الأمم المتحدة في تعزيز التعاون والتنسيق لتعزيز الجهود الدولية في تسوية الأزمة الليبية، وينبغي تعزيز الدعم السياسي والمادي للجهود الدبلوماسية والحوار بين الأطراف الليبية.

2. تعزيز العملية السياسية ، فيجب أن تركز الجهود على تعزيز العملية السياسية في ليبيا، وتعزيز المشاركة الشاملة لجميع الأطراف، كما ينبغي تعزيز الحوار والتفاوض للتوصل إلى حل سياسي شامل يلبي تطلعات الشعب الليبي.

3. التركيز على إجراء الانتخابات، فيجب أن تكون الانتخابات الليبية ذات أهمية قصوى في عملية التسوية ، ويتم توفير الدعم اللازم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وضمان مشاركة جميع الأطراف ، والقدرة على تشكيل حكومة مستقرة.

4. معالجة القضايا الاقتصادية والأمنية ، فيجب أن تتضمن الجهود الدولية تعزيز التعاون في معالجة القضايا الاقتصادية والأمنية في ليبيا ومنها دعم إعادة الإعمار وتعزيز الأمن ومكافحة التهريب والتطرف العنيف في البلاد.

5. السعي نحو وجود مصالحة وطنية حقيقة تقوم على أسس قانونية تضمن تحقيق العدالة القانونية والاجتماعية لكافة الليبيين .

الهوامـــــــــــش :

القرارات والوثائق:-

- قرارات مجلس الامن الخاصة بالحالة الليبية قرار رقم 1971- قرار رقم 1973 – لسنة 2011م
- وثيقة اتفاق الصخيرات -وتشكيل حكومة الاتفاق – 2015م
- وثيقة اتفاق جنيف 2021م – تشكيل حكومة الوحدة الوطنية .

-الكتب والمجلات العلمية والمواقع الالكترونية :-

1 محمد إسماعيل، "الأزمة الليبية: أسبابها وتطوراتها ومستقبلها، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2023، ص. 1

2 عبد الله بن حمد العتيبي، "الأزمة الليبية: جذورها وتطوراتها ومخرجاتها المحتملة"، مركز الخليج للأبحاث، 2022م، ص. 1

3 المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية .(2021) .الأزمة الليبية: التحديات والحلول(ص. 27). برلين: المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية.

4 هديل البكري، "الأزمة الليبية: العوامل الداخلية والخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص. 1.

5 سهام الدريسي، مأزق الانتقال السياسي في ليبيا ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2021 ،ص 31

6 أبوزيد، أ. (2022)آثار الأزمة الليبية على الاستقرار السياسي والأمني) .ص. 4). مجلة الدراسات الأمنية، 15(1).

7 اسلام حسن ، الأزمة الليبية سيناريوهات الحل والصراع ، بحث منشور على اكاديميا ، الأزمة الليبية سيناريوهات الحل والصراعIslam Ahmed - Academia.edu | 2021 م.

8 الحسين العلوي، الأزمة الليبية بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي ، مركز الجزيرة للدراسات ، 21 ديسمبر 2020 ، ص 4 .

9 الحسين العلوي، الأزمة الليبية بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي ، مركز الجزيرة للدراسات ، 21 ديسمبر 2020 ، ص 4 .

10 المنظمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الأسكوا)، .(2022)تقرير عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا(ص. 12). تونس: المنظمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الأسكوا).

11 الشيباني ابو همود ، جذور الأزمة الليبية ودور العرب في حلها ، مقال منشور في صحيفة الشرق الاوسط اللندنية بتاريخ 2015/1/29 ، اطلع في 2023/10/9 الساعة 9:06 مساء ، جذور الأزمة الليبية ودور العرب في حلها(aawsat.com)

12 الأزمة الليبية: رحلة طويلة من الفوضى، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2023. (تقرير)

13 خيري عمر، تغير التدخل الدولي في ليبيا : الانتقال من التماسك الى التنافس ، منشورات منتدى السياسات العربية ، 2019 ، ص 20 .

14 خيري عمر، تغير التدخل الدولي في ليبيا : الانتقال من التماسك الى التنافس ، منشورات منتدى السياسات العربية ، 2019 ، ص 20 .

15 علي محمد الدالي، ومحمد مبارك العبار. ،الأزمة الليبية: جذورها وتطوراتها والحلول الممكنة، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2021 ، ص 2 .

16 البكوش، محمد .(2017)م - مدور الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق الصخيرات الليبي: دراسة تحليلية .السياسة الدولية، (4)102، 128-103.

17 المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجي .(2023) .تقرير عن الوضع في ليبيا (ص. 12). بروكسل: المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية.

18 عبد الرحيم، أ. (2022 .(تطورات الأزمة الليبية في الفترة من 2017 إلى 2019) .ص. 1-25). مجلة الدراسات الليبية، 16(1)

19 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا .(2022) .تقرير المهام لعام 2021) .ص. 2). نيويورك: الأمم المتحدة.

20 الأمم المتحدة .(2023) .بيان صحفي: مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا يطلق مبادرة لإجراء انتخابات في عام 2023) .ص. 1). (28 مارس 2023) ، اطلع في 2023/11/16 .

21 باشا، أ. (2021)تطور الأزمة الليبية منذ عام 2020: الصراعات المسلحة وتداعياتها السياسية .)ص. 12). مركز الجزيرة للدراسات.

22 مجيد، م. (2022)، أزمة ليبيا: جذورها وتطورها والتحديات التي تواجهها .مجلة السياسة الدولية، 138(10)، 56-82.

23 كيلي، إ. (2021)تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا: التحديات والفرص) .ص. 1-15). معهد الشرق الأوسط، 2021(1)

24 عبيد، أ. (2021)،دور الأمم المتحدة في حل الأزمة الليبية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم السياسية والدولية، 27(2). ص 266 .

25 القماطي، (l2022)- دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) في تحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات الديمقراطية . مجلة سياسات البحر الأبيض المتوسط،(3)28 ، .438-421.

26 القماطي، (l2022)- دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) في تحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات الديمقراطية . مجلة سياسات البحر الأبيض المتوسط،(3)28 ، .438-421.

27 المهدي، ع.، وعبد الفتاح، م. (2022)،الأزمة الليبية: دراسة في أسبابها وآثارها والتحديات التي تواجهها .مجلة دراسات دولية، 14(2)، 17-50.
28 كيلي، إ. (2021)تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا: التحديات والفرص) .ص. 1-15). معهد الشرق الأوسط، 2021(1)
29 دراز، م. (2022)الحرب الأهلية الليبية: أسبابها وتطورها ونتائجها) .ص. 22-45). مجلة العلوم السياسية، 32(3)
30 أنصاري، م. (2022)الأزمة الليبية: تحولات ومستقبل) .ص. 102-126). مجلة السياسة الدولية، 139(11).(
31 الربيعي، ر. (2018)التدخل الإقليمي في الأزمة الليبية: دوافعه ونتائجه) .ص. 106-126). مجلة السياسة الدولية، 139(11)
32 الفوزان، ف. (2020)التدخل الأجنبي في الصراع الليبي: دور تركيا ومصر وروسيا) .ص. 83-112). مجلة السياسة الدولية، 138(10)
33 المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية .(2021).جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية: تقييم عام(ص. 3). بروكسل: المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية.
34 مجيد، م.، وعبد الله، ج. (2022)جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية (2014-2021) .(ص. 83-107). مجلة السياسة الدولية، 138(10)
35 كيلي، أ. (2022)مؤتمر برلين: تقييم النتائج والخطوات المقبلة(ص. 1-10). مركز كارنيغي للشرق الأوسط.
36 الربيع، م.، وأبو زيد، أ. (2022)الملتقى السياسي الليبي: تقييم التجربة ونتائجها(ص. 150). مجلة العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، 44(1)
37 بن شمسي، م. (2023م)جهود الأمم المتحدة في حل الأزمة الليبية: دراسة تحليلية(ص. 101-126). مجلة السياسة الدولية، 139(11)
38 مرزوق، (2021م)جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية: دراسة حالة المرحلة الانتقالية (2015-2017) .(مجلة العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، العدد 46، -ص137-166.